OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

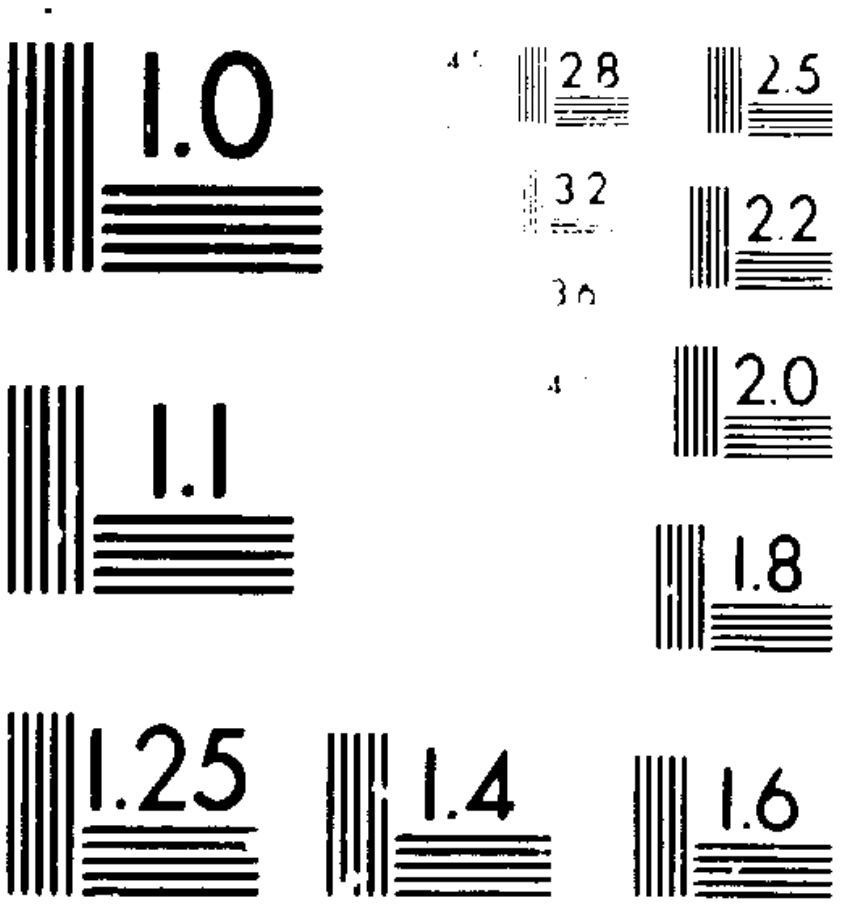

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
ANSI and ISO TEST CHART No. 2

البند ٥ (ز) من جدول الأعمال المؤقت

التعاون الدولي ، والاجراءات الوطنية ذات الصلة ، بما في ذلك السياسات الصناعية ، واسهام اليونيدو في المجالات الحيوية للتنمية الصناعية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ :

السياسات والاجراءات الصناعية لتحقيق التنمية الريفية والاكتفاء الذاتي من حيث الامدادات الغذائية في البلدان النامية

ورقة أساسية أعدتها أمانة اليونيدو

V.83-64266

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ١١	٣
الفصل		
الأول - الآفاق البديدة للتصنيع المرتبطة بالتنمية الريفية والاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي	١٢ - ٢٦	٥
ألف - الحاجة الى استراتيجيات متوازنة	١٢ - ١٦	٥
باء - اتجاهات النمو الاقتصادي والانتاج الزراعي ...	١٧ - ١٩	٦
جيم - الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء	٢٠ - ٢١	٧
دال - عناصر نهج جديد	٢٢ - ٢٦	٨
الثاني - التصنيع والتنمية الريفية المتكاملة : المشاكل، والعوائق ، والدروس	٢٧ - ٣٤	١٠
الترابط بين الزراعة والصناعة	٢٨ - ٣٤	١٠
الثالث - السياسات والاستراتيجيات والتدابير الصناعية لتنمية الأنشطة الصناعية في المناطق الريفية	٣٥ - ٦٣	١٢
ألف - أهداف سياسات التنمية الريفية	٣٥ - ٤١	١٢
باء - الاستراتيجات ، والنهج ، والتدابير	٤٢ - ٦٢	١٣
الرابع - السياسات والتدابير الصناعية للاكتفاء الغذائي الذاتي ..	٦٤ - ٧٣	٢٢
الخامس - المبادئ التوجيهية للعمل الدولي	٧٤ - ٨١	٢٥
ألف - الاجراءات المشتركة بين البلدان النامية	٧٥	٢٥
باء - الاجراءات المتخذة من قبل البلدان المتقدمة النمو	٧٦	٢٦
جيم - الاجراءات المتخذة من جانب اليونيدو والمنظمات الدولية الأخرى	٧٧ - ٨١	٢٦
الحواشي		٢٨

مقدمة

١ - أتاحت منظمة (اليونيدو) الفرصة لاستعراض التقدم المحرز في تنمية المناطق الريفية ودور النشاط الصناعي في هذه التنمية . فالتنمية الريفية ، في نطاق جهود التنمية الشاملة ، مسألة ملحّة لأنها تتعلق مباشرة باحتياجات أغلبية السكان في البلدان النامية ، ولعل الامدادات الغذائية هي أهم هذه الاحتياجات . كما أن تنمية المناطق الريفية سيساعد على التخفيف من مشكلة التركيز الحضري وعواقبه . والتنمية الريفية جزء لا يتجزأ من قضايا التصنيع الشاملة ، ويجب النظر اليها على أساس المواضيع الأخرى العديدة المرتبطة بها الواردة في جدول أعمال المؤتمر .

٢ - وأهداف هذه الورقة هي ما يلي :

(أ) تحليل دور النشاط الصناعي في المساهمة في تحقيق هدف الريف المتمثل في مواصلة التعاون بين الريف والحضر ، وفي الجهود المبذولة لزيادة الامدادات الغذائية ؛

(ب) وصف الديناميات والروابط التي ينطوي عليها ذلك ؛

(ج) اقتراح أساليب للتدخل البنّاء ترمي الى تعزيز مساهمة الصناعة في التنمية الريفية .

٣ - وفيما يلي مناقشة لبعض الولايات والتوصيات التي استرشدت بها أنشطة اليونيدو حتى الآن في هذا المجال .

٤ - لاحظ مؤتمر الأغذية العالمي ، الذي عقد في روما من ٩ الى ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ، المعدّل الخطير لانخفاض النمو في انتاج الأغذية ، ودعا اليونيدو ، ضمن غيرها من المنظمات الدولية ، الى زيادة مساعدتها في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك في البلدان النامية ، واعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع الرامية الى افادة أفقر المجموعات السكانية .

٥ - وقد شدد إعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي ، اللذان اعتمدهما مؤتمر اليونيدو العام الثاني في عام ١٩٧٥ ، على أن انجاز الهدف الذي حدده المؤتمر يقتضي من البلدان النامية استخدام كامل مواردها الطبيعية والبشرية ، والمواد الأولية التي تحت يدها . وأوليت أهمية قصوى للاعتماد على الذات في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لاستخدام كل امكاناتها . واستقر الرأي على أن سياسات التصنيع الوطنية يجب أن تولي أهمية خاصة لتشجيع ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية ، والصناعات التي تمد احتياجات السكان الأساسية وتساهم في تكامل مختلف قطاعات الاقتصاد . وجرى التأكيد أيضا على التكامل بين الصناعة والزراعة . وتم حث الحكومات على تشجيع الصناعات القائمة على الزراعة أو المرتبطة بها وذلك للحدّ من النزوح من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية وحفز انتاج

الأغذية . أما أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، فقد أوصي بتنفيذ سياسة زراعية ملائمة لها تكون بمثابة أساس جوهري لتشجيع خطط التنمية الريفية المتكاملة ، تنطوي على انشاء وحدات انتاجية صغيرة لسدّ احتياجات الأسواق الداخلية ومتطلبات التصدير على السواء . كما جرى التشديد على أهمية الترابط بين الصناعات الأساسية مثل صناعات الفولاذ والميتالورجيا والبتروكيميائيات(١).

٦ - وكمتابعة لاعلان وخطة عمل ليما ، نظمت اليونيدو في عام ١٩٧٧ اجتماعا لفريق خبراء معني بالتصنيع وعلاقته بالتنمية الريفية المتكاملة ، لصياغة المبادئ التوجيهية اللازمة للبرامج والسياسات المستقبلية في هذا الميدان . وخلص الاجتماع الى أنه يتوقع أن تعلن الحكومات التزامها القوي بسياسات التنمية الريفية قبل أن تبدأ في وضع برامج ومشاريع محددة . ويمكن اعتبار الزراعة نقطة البدء للتنمية الريفية ، وأن تؤدي الصناعة ، في البداية ، دورا ينطوي على توفير الدعم . ومع توثق الروابط بين القطاعين ، تزداد أهمية دور الصناعة . ونظرا الى أن طاقة الزراعة في البلدان النامية على استيعاب الأيدي العاملة محدودة ، أعرب فريق الخبراء عن اعتقاده أن تشجيع أنشطة انتاجية أكثر تنوعا في المناطق الريفية أمر هام للحد من النزوح من الريف الى المدن .

٧ - ووافق الخبراء على أن كل بلد يحتاج الى استراتيجية للتصنيع الريفي تخصه بالذات وتراعي الاحتياجات والموارد المحلية . وينبغي اعداد هياكل أساسية ملائمة للمشاريع ، وتوفير المدخلات ، وتسهيلات التدريب والائتمان . وخلص الاجتماع الى ضرورة ايلاء عناية خاصة لاختيار تكنولوجيا الانتاج ، والى أن استراتيجيات وتقنيات البرامج الانمائية التي تضطلع بها المشاريع تتطلب اهتماما عاجلا(٢).

٨ - وفي عام ١٩٧٩ ، أعلن المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ضرورة أن تشمل جهود التنمية الوطنية المناطق الريفية ، وأن تتاح لسكان الريف فرص أفضل للعمل والحصول على الدخل . ومن الضروري ، لتحقيق ذلك ، تعزيز الروابط بين الزراعة والصناعة عن طريق انشاء صناعات في المناطق الريفية . وجرى كذلك حث الحكومات على بذل جهود مكثفة لضمان تحقيق الأمن الغذائي العالمي . وأوكلت خطة العمل التي أقرها المؤتمر الى منظومة الأمم المتحدة بكاملها ، والحكومات المشتركة في المؤتمر ، مهمة تحسين حصول سكان الريف في البلدان النامية على المدخلات والخدمات ووصولهم الى الأسواق ، وتنمية الأنشطة غير الزراعية ، وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية في ميدان التنمية الريفية (٣).

٩ - وأكد مؤتمر اليونيدو العام الثالث المعقود في عام ١٩٨٠ من جديد أهداف اعلان ليما ، مثل أهمية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وتحسين توزيع منافع النمو الصناعي على كافة السكان ، مع التشديد بوجه خاص على التصنيع الريفي وتنمية الزراعة. وجرى حث البلدان النامية نفسها على تطوير التكنولوجيات الصناعية المحلية ووضع

برامج ترمي الى استخدام مواردها الطبيعية استخداما فعّالا عن طريق عمليات التجهيز المحلي من أجل مواجهة المتطلبات المحلية (٤).

١٠ - وقد انبثقت أحدث ولاية من قرار مؤتمر اليونيدو العام الثالث بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا . وقامت اليونيدو ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ، بوضع برنامج عمل للعقد عندما طلب منها ذلك . واختيرت صناعة تجهيز الأغذية ، وتشمل الصناعة التحويلية للمدخلات الزراعية وتجهيزها ، بوصفها أحد القطاعات الفرعية ذات الأولوية في البرنامج . ويتطلب تحقيق الاستغناء عن الامدادات الغذائية المستوردة ، الى الحد المستصوب ، التنمية العاجلة للاقتصاد الريفي وادماجه في القطاع الحديث ، وزيادة الانتاجية الزراعية ، وتحسين تسويق المنتجات الغذائية وتوزيعها (٥).

١١ - ومن الواضح ، في ضوء هذه الولايات والتوصيات المقدّمة في مختلف المؤتمرات والاجتماعات ، أن الحكومات والخبراء المشتركين فيها سلّموا بأن التصنيع قوة دافعة للتنمية الاقتصادية ، وأمر ضروري لمواجهة الاحتياجات المتزايدة . ولليونيدو دور رئيسي تؤديه في هذا المجال ، وقد باشرت سلسلة من الأنشطة مثل عقد مشاورات في القطاعات ذات الصلة بالتنمية الريفية (٦)، وصياغة برامج المساعدة التقنية ، وعقد المحفل الدولي المعني بالتكنولوجيا الملائمة (٧)، واعداد برامج خاصة فيما يتعلق بالأدوات والآلات الزراعية ، والطاقة الريفية ، والمنشآت الصغيرة لتوليد الطاقة الكهرمائية ، واستخدام الكتلة الاحيائية ، والوقود الاحيائي ، الخ .

أولا - الآفاق الجديدة للتصنيع المرتبطة بالتنمية الريفية والاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي

ألف - الحاجة الى استراتيجيات متوازنة

١٢ - ازداد التسليم خلال العقد الأخير بأهمية التنمية الريفية والاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي في البلدان النامية . ففي الخمسينات والستينات جرى التشديد على الأنشطة الموجهة نحو المدن والكثيفة الاستخدام لرأس المال . مما ترتب عليه حدوث عدم توازن شديد في البلدان النامية بين مجموعات الصفوة الحضرية التي تحتكر السلطة والثروة ، وبين أغلبية سكان الريف الذين ظلوا فقراء . ونجم عن هذا النمط من النمو أن واجهت الصناعة والزراعة على السواء بعض المصاعب . ولم يكن اهمال الزراعة راجعا الى الدور السلبي للصناعة ، بل ، على العكس ، يرجع بالتحديد الى الاستخدام غير الملائم للصناعة ، أو الى عدم استخدامها ، في تنمية الزراعة والتعجيل بالتنمية الريفية .

١٣ - وقد أصبح واضحا بصورة متزايدة أن استراتيجيات الماضي غير المتوازنة يجب

أن تحل محلها استراتيجيات (وقد حلت محلها بالفعل في بعض البلدان) أكثر توازنا ويتكامل فيها التصنيع والتنمية الزراعية - الريفية بدلا من أن ينافس أحدهما الآخر .

١٤ - ولم تصبح فقط زيادة التوازن في النمو محل اهتمام متزايد ، بل أيضا زيادة التوازن في توزيع الدخل مع التشديد على الاستخدام المنتج . اذ أن منافع النمو لا تتسرب الى قطاعات السكان الأكثر فقرا الا بمعدل منخفض جدا ، كما أن ضعف القوة الشرائية يعني أيضا ضعف الطلب على المنتجات الصناعية . وينبغي أن تكون الاصلاحات الزراعية ، وزيادة الانتاجية الزراعية ، واجراء تحسينات في تسويق المنتجات الغذائية وتوزيعها ، وتعزيز الأنشطة غير الزراعية ، وزيادة العمالة ، مكوّنات أساسية للاستراتيجية المتوازنة . ويمكن ، مثلا ، رؤية الأثر العملي لاختلاف الآراء بشأن التنمية الحضرية والريفية من تحليل أجرته مؤخرا فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية ، التابعة للجنة التنسيق الادارية ، اذ ورد فيه أن "التقارير الواردة من جميع البلدان الأعضاء عن الأنشطة التي اضطلعت بها في عام ١٩٨٢ تشير بوضوح الى استمرار بذل محاولات ايجابية من أجل زيادة التركيز على مسألة الفقر في التنمية الريفية"(٨).

١٥ - كما أن فقراء الريف يزداد صوتهم ارتفاعا في بلدان عديدة ، مطالبين بتحسين مستويات المعيشة والدخول والوظائف ، وبزيادة اشراكهم في اتخاذ القرارات . ولأن هدف التنمية هو الناس ، فانه يجب اشراك الناس في عملية التنمية .

١٦ - وقد أدركت حكومات عديدة أن عدم التوازن في مجال التصنيع أفضى الى ازدياد معدلات النزوح من الأرياف الى المدن بصورة تتجاوز القدرة على توفير الهياكل الأساسية الاجتماعية اللازمة ، وأدى ذلك بالتالي الى تفاقم الاستياء الاجتماعي . وتشير بيانات البنك الدولي مثلا الى أن عدد المدن التي يربو عدد سكانها على ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة في البلدان النامية ، ازداد من ١٤١ في عام ١٩٦٠ الى ٣٤٤ في عام ١٩٨١ ، مما يدل على حدوث زيادة ضخمة في متطلبات الانفاق الاجتماعي . كما أظهر عدد من الدراسات أن التكاليف الاجتماعية للفرد أقل بكثير في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية . ومع ذلك تقدر منظمة الصحة العالمية أن أكثر من ٥٠ في المائة من السكان في المناطق الحضرية في البلدان النامية يحصلون على خدمات صحية كافية ، بينما لا يكاد هذا الرقم يتجاوز ١٠ في المائة في المناطق الريفية .

باء - اتجاهات النمو الاقتصادي والانتاج الزراعي

١٧ - ازداد القلق على المناطق الزراعية والريفية ، ويرجع ذلك جزئيا على الأقل كنتيجة مباشرة لتدهور الأوضاع ، ولاسيما في أفقر المناطق - وهي منطقة افريقيا الاستوائية . ففي حين ازداد انتاج الأغذية بالنسبة للفرد في البلدان النامية ككل خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ بمعدل سنوي معتدل يبلغ ٩ر٠ في المائة ، فان الانتاج بالنسبة للفرد في افريقيا انخفض حاليا بمقدار ٢ر١ في المائة (وبلغ معدل الانخفاض ١٩ في المائة خلال فترة العقد) ، وتحوّل الفائض الكبير في تجارة الأغذية في الستينات الى

عجز على مدى سنوات عديدة من العقد الثاني . وأصبح هذا العجز حادا جدا في الحبوب الرئيسية ، ولاسيما في القمح ، الذي يزداد طلب المستهلكين الافريقيين الحضريين له ولكنه لا يزرع بسهولة في معظم أنحاء افريقيا . وقد أسهم ذلك في بلدان عديدة في حدوث أزمة في ميزان المدفوعات ونقص في الأغذية . وفي الوقت نفسه استورد عدد كبير من الجرارات الباهظة الثمن ، ولكنها قلما استخدمت في كثير من الأحيان ، بسبب كثرة مشاكل التعطل والتصليح وقطع الغيار . وقد لخّص البنك الدولي الحالة كما يلي :

" ولكن فيما يتعلق بمعظم البلدان الافريقية وأغلبية سكان افريقيا، يبدو السجل قاتما ، وليس من المبالغة في شيء التحدث عن وجود أزمة . اذ أن البطء في النمو الاقتصادي ، الشامل وتعثر الأداء الاقتصادي مع ما يصحب ذلك من زيادة سريعة في معدلات عدد السكان ، وأزمات في ميزان المدفوعات وأزمات مالية فانها كلها مؤشرات حادة تنم عن وجود خلل اقتصادي" (٩).

ومما زاد من حدة الأزمة حدوث حالة جفاف شديدة في مناطق عديدة من افريقيا خلال عام ١٩٨٣ .

١٨ - وقد أدى الكساد الاقتصادي العالمي الأخير الى تفاقم الأحوال الى حد كبير . اذ هبطت معدلات النمو الاقتصادي في كل مناطق العالم أثناء الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ ، وتأثرت بصفة خاصة البلدان النامية بشدة ابتداء من عام ١٩٨٠ ، فسجلت في كثير منها معدلات سلبية للنمو الاقتصادي . وكانت الآثار التي لحقت بالأنشطة والدخول الريفية شديدة الوطأة . اذ انخفضت أسعار الصادرات من المنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات الريفية بمقدار ٥٠ في المائة أو أكثر في بعض الحالات منذ سنة ١٩٧٤ التي بلغت فيها الأوضاع ذروة التفاقم . ونظرا للصعوبات المتعلقة بالتمويل عن طريق القروض فقد خفضت برامج الانفاق الحكومي تخفيضا كبيرا . حتى في البلدان النامية المصدّرة للنفط التي كانت لها فيما مضى فوائض كبيرة في ميزان المدفوعات . كما قلصت الى حد كبير المعونة الدولية لأغراض التنمية الريفية .

١٩ - وثمة ما يبشر بالانتعاش الاقتصادي ، ويبدو أن الانتعاش في طريقه الى العديد من البلدان المتقدمة النمو . ولذلك لا ينبغي تفسير الأزمة الراهنة بأنها تعني فقدان الأمل الى أمد طويل . وينبغي النظر الى التنمية الريفية ليس فقط على أنها ضرورية أكثر من أي وقت مضى ، ولكن أيضا على انها شيء ممكن التحقيق اذا تمت الاستفادة من الدروس الماضية . والواقع أن التنمية الريفية يمكن أن تجعل أي بلد أقل تأثرا بالعوامل الخارجية . ويجب أن تنشأ علاقة جديدة بين الصناعة والزراعة .

جيم - الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء

٢٠ - لم تعالج حتى الآن مسألة الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء - وهو هدف أضيق نطاقا وأكثر تحديدا من التنمية الريفية ، أو حتى التنمية الزراعية - على أنها الهدف

الانمائي الرئيسي الا بطريق غير مباشر . وتنشأ الحاجة الى هذا الاكتفاء الذاتي نتيجة المشكلة الحادة الناجمة عن نقص المواد الغذائية الأساسية بالنسبة لمعظم السكان . ومشكلة الغذاء في العديد من البلدان هي الى حد كبير مشكلة توزيع . فقد يتم انتاج ما يكفي من الغذاء ، ولكن يضيع الكثير منه قبل الوصول الى المستهلك . بسبب التأخير في النقل وسوء مرافق التخزين ، وغير ذلك ، الخ . أو بسب أن المستهلكين المحتملين لا يملكون الدخول الكافية لشراء الغذاء . كما أن الاعتبارات المتعلقة بالميزات النسبية وبالعوامل التكنولوجية والبيئية (مثل صعوبة زراعة القمح في افريقيا) تجعل من غير المعقول محاولة انتاج كل ما هو مطلوب (مثل الطلب المتأثر بالنخبة التي تعيش في المناطق الحضرية) . وينبغي في كثير من البلدان أن يكون الأمن الغذائي لا الاكتفاء الذاتي هو الموضوع الجدير بالاهتمام (١٠). وتختلف طبيعة أهداف الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء من بلد لآخر أكثر من اختلاف أهداف التنمية الريفية .

٢١ - واذا اعتبرنا الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء جانبا محددا من جوانب التنمية الزراعية ، فان التنمية الريفية (وهي مفهوم مكاني) تقتضي التنمية الزراعية (وهي مفهوم نشاطي) لأن الزراعة هي النشاط الأكبر في معظم المناطق الريفية . ولكن من الضروري أن تنمو الزراعة والصناعة معا داخل كل منطقة ريفية ، كما في داخل كل بلد، بحيث تدعم كل منهما الأخرى عن طريق نظام من الروابط . وانتاج الغذاء هو في الكثير من الحالات أهم نشاط داخل النظام الريفي ، من حيث العمالة ان لم يكن من حيث القيمة المضافة . وهكذا يمكن النظر الى انتاج الغذاء كجزء من هدف التنمية الريفية ، وكذلك كجزء من أهداف وطنية أخرى مثل تغذية سكان المدن ، والمساعدة في تحسين حالة ميزان المدفوعات ، وتشجيع الطلب الصناعي . والأسئلة المتعلقة بأي برنامج لانتاج الغذاء هي ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟ ومن ينتج ؟ ولمن يكون الانتاج ؟ والأجوبة على هذه الأسئلة مترابطة ببعضها .

دال - عناصر نهج جديد

٢٢ - ومن ثم فان الحاجة أصبحت ماسة الى نهج جديد ليجمع بطريقة متكاملة بين التصنيع والتنمية الزراعية وانتاج الغذاء . والتنمية الريفية تعتبر ضرورة أساسية وحتمية اقتصادية وهي مسألة حيوية بالنسبة للتقدم الصناعي الطويل الأجل . ولكن هل هناك أي أمل حقيقي للتنمية الزراعية الريفية ؟ لقد كان من الحجج الشائعة القول بأن القطاع الزراعي في كثير من البلدان النامية يفتقر الى الفعالية بصورة تبعث على اليأس . وأن المزارعين لا يستجيبون للحوافز الاقتصادية ، وان التكنولوجيات جامدة وغير قابلة للتغيير ، وان الطلب محدود بسبب قلة مرونة الدخول المنخفضة بالنسبة للمنتجات الزراعية . وقد تبيّن الآن ان هذه الحجج باطلة ، بل على النقيض من ذلك ، اثبتت دراسات عديدة أن المزارعين يستجيبون بدرجة عالية للحوافز الاقتصادية . وعندما لا توفر الحكومات تلك الحوافز ، ينخفض الانتاج ويهجر المزارعون الأرض .

٢٣ - وثمة حاجة في المناطق الريفية الى زيادة الدخول ، وزيادة فرص العمالة المنتجة ، وزيادة المشاركة في عملية التنمية ، وتحسين نوعية الحياة . وسيسهم تحقيق هذه الأهداف في عملية التنمية الوطنية الشاملة عن طريق زيادة امدادات الغذاء وتدعيم الأمن الغذائي ، وتحسين ميزان المدفوعات ، وتعجيل النمو الصناعي ، والحد من النزوح الى المدن .

٢٤ - وقد تدعو الحاجة ، لتحقيق هذه الأهداف ، الى تعديل عملية التصنيع من حيث تشكيلة المنتجات ، واختيار مواقع المرافق الانتاجية ، والسياسات المؤثرة على معدلات العائدات وبالتالي على تخصيص الموارد . والصناعة في حاجة الى زيادة تزويد الأنشطة الريفية بالسلع الوسيطة والانتاجية ، وزيادة تجهيز المنتجات الريفية ، وزيادة تدفق السلع الاستهلاكية والمعدات اللازمة للهياكل الأساسية الى المناطق الريفية . ومن اللازم ارساء الصناعات بصورة متزايدة في المناطق الريفية ، وستكون هناك حاجة الى اجراء تغييرات في السياسات المتعلقة بالتجارة ، والائتمان ، والأجور ، وغيرها من السياسات التي تؤثر على العائدات النسبية للصناعة والزراعة .

٢٥ - ثمة أمل كبير بالنسبة للمستقبل ، ليس بسبب ظهور أولويات انمائية متغيرة فحسب ولكن أيضا بسبب ظهور تكنولوجيات جديدة . وينبغي أن تسمح فتوحات مثل الفتوحات التي ظهرت في مجال الهندسة الوراثية ، والالكترونيات الدقيقة السهلة التطبيق والرخيصة ، والاشكال الجديدة من الطاقة ، وكذلك التغييرات البسيطة مثل الانتاج المحلي للمعدات الزراعية المحسّنة ، بتعجيل التنمية الريفية .

٢٦ - ان الحاجة تدعو الى وضع نظام مناسب لاستحداث مثل هذه التغييرات . وسوف يتطلب ذلك المشاركة النشطة من قبل سكان الريف ، بما فيهم النساء والشباب ، في تحقيق التقدم . وستكون هناك حاجة الى توخي العناية في تطوير مهام العمل التقليدية لتناسب البيئة الريفية المتغيرة من أجل تحسين الانتاجية . ولا شك أن الصناعة ستنتفع من هذه التغييرات وسيتاح تعزيز الاكتفاء الذاتي الوطني .

ثانيا - التصنيع والتنمية الريفية المتكاملة: المشاكل ، والعوائق ، والـــدروس

٢٧ - ستناقش في هذا الفصل ، الخبرات ذات الصلة بالبلدان النامية واليونيدو، والعوامل التي تدعم أو تعوق نمو الصناعات في المناطق الريفية . وينبغي أن تمدنا الدروس المستفادة من هذا الاستعراض بأفكار تكون لها فائدتها في وضع سياسات بديلة واستراتيجيات وتعديلات هيكلية لابد منها لتحقيق نمط التصنيع المستصوب والممكن تنفيذه الذي يساعد على التنمية الريفية المتكاملة .

الترابط بين الزراعة والصناعة

٢٨ - ثمة علاقة ورابطة قوية بين الزراعة والصناعة . فالصناعة توفر مدخلات للزراعة عن طريق الأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات الزراعية وما اليها ؛ وتوفر الزراعة المواد الخام للصناعات الغذائية وغير الغذائية التي تتصل بدورها بالقطاع الثالث المعني بالخدمات . والهدف المتمثل في تحقيق التنمية الريفية عن طريق التصنيع، يستند بصفة أساسية على دور الصناعة كحافز في اعطاء الموارد قيمة مضافة ، وخلق فرص للعمالة والدخول ، وكذلك في تقليص الفوارق الأقاليمية وتوفير الغذاء وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة لسكان الريف .

٢٩ - بذلت جهود مكثفة في السبعينات لاستحداث أنشطة صناعية وتوسيعها وتنويعها بغية ادماج المناطق الريفية في عملية التنمية الوطنية بصورة أكثر فعالية . وقد أعطيت الزراعة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التقليدية أولوية في برامج التنمية الريفية . الا أن النمو الاقتصادي غير المتوازن والتوزيع غير المتساوي للمنافع لا يزالان قائمين في العالم النامي .

٣٠ - ومن المشاكل الراهنة تدفق سكان الريف بأعداد كبيرة على المناطق الحضرية . ولابد من وضع حد لهذا الاتجاه غير السليم . اذ أن تكلفة الخدمات الاجتماعية والهيكلية الأساسية اللازمة لرعاية المهاجرين في المناطق الحضرية أكبر بكثير من تكلفة توفير الهياكل الاجتماعية الأساسية اللازمة لابقاء السكان في المناطق الريفية . وقد أبرزت احدى دراسات منظمة العمل الدولية (١١) بوضوح أسباب هذا النزوح المكثف ، وهي : تركيز الاستثمارات في الصناعات الموجهة للمناطق الحضرية ؛ والأنشطة الادارية الحكومية ؛ وتركيز فرص التعليم وغيره من وسائل الرعاية الاجتماعية ورؤوس الأموال في المراكز الحضرية ؛ وتفاوت الدخول بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية ؛ والنمو السكاني المتزايد في المناطق الريفية . وينبغي وضع كل هذه العوامل في الاعتبار من أجل تصحيح هذا الاختلال في التوازن .

٣١ - ولليونيدو خبرات في مجالات متعددة من مخططات التصنيع الريفي: انشاء المؤسسات وتعزيز المؤسسات القائمة ، وتوجيه الدعم للصناعات الصغيرة والمنزلية والمناطق النائية ، وتقديم الدعم الفني لانشاء وتشغيل المنشآت الصناعية . والمتوقع أن يكون عدد هذه المشاريع بنهاية عام ١٩٨٤ أكبر بكثير من ١٥٠ . وقد أجري تقييم لبعض مشاريع المساعدة التقنية التي يجري العمل فيها ، ومعظمها تقع في افريقيا ، ألقي بعض الضوء على المشاكل والعوائق والدروس التي يمكن استخلاصها من المشاريع الناجحة وغير الناجحة . ومن بين الأسباب التي جعلت التصنيع وتطوير التكنولوجيا لا يحفزان التنمية الريفية ، يمكن ذكر الأسباب التالية :

(أ) مواقف الحكومات تجاه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة عامة ، اذ أنها تعبذ أحيانا المشاريع الكبيرة ذات السمعة الرنانة ؛

(ب) نقص المواصلات وغيرها من الهياكل الأساسية (الطرق ، المعلومات السوقية ، الوصول الى الأسواق ، الكهرباء ، المياه) ، والتفاوت في الأسعار ؛

(ج) هيمنة الملكية الأجنبية التي تهتم عند اتخاذ قراراتها بالأرباح بصفة رئيسية (الشركات عبر الوطنية) ؛

(د) مشاكل التمويل ، مثل عدم وجود صناديق الضمان التي تمكن المنشآت الصغيرة من الحصول على قروض ، وما ينتج عن ذلك من شروط الضمان الصارمة التي تضعها البنوك ؛

(هـ) النقص في المهارات أو توزيعها غير المتساوي (تركيز المهارات في المواقع المفضلة) وتدريب رجال الأعمال والعاملين في وقت غير مناسب ، (اذ لا يتم التدريب في الموقع أو على المعدات التي ستستخدم فيما بعد) ؛

(و) مستوى التعليم والقدرات الادارية التي لا تتوافق مع أهمية المشروع ؛

(ز) أوجه القصور الاداري (عدم الافراج عن المعدات من منطقة الجمارك ، والتأخر في الحصول على الأرض في المناطق الصناعية ، وعدم كفاية التنسيق بين دراسات المشاريع واعداد طلبات الحصول على الائتمان) ؛

(ح) الاختيار الخاطئ للمعدات بسبب نقص المعرفة بالمتطلبات الوظيفية في أحوال معينة ؛

(ط) عدم امداد المشاريع بالعدد الكافي من الموظفين مما يسبب مضاعفة المسؤوليات وانخفاض مستوى الأداء .

٣٢ - ويمكن أن تعزى بعض هذه المشاكل بصورة مباشرة الى طبيعة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وما تفرضه من مطالب خاصة على الموظفين القائمين بتخطيط المشروع وتنفيذه ؛ كما تعكس مشاكل أخرى الظروف الخاصة في كل من البلدان النامية وأثر العوامل الخارجية على المشروع .

٣٣ - بيد أنه يتعذر تقييم الأثر الحقيقي للتصنيع في المناطق الريفية بسبب قلة البيانات الموثوق بها والمعايير وأدوات التقييم الملائمة . كما أن الوقت لم يحن بعد لتقييم النهج الجديدة والمتباينة نسبيا ، وآليات التدخل التي لا تزال تحت التجربة . غير أنه قد يكون من الممكن تحديد مدى نجاح النشاط الاقتصادي المتعلق باستثمار معين ، من حيث زيادة فرص العمل ، والقيمة المضافة الى المنتجات ، وزيادة دخول السكان المحليين ، ومدى الروابط التي تحققت محليا ، عن طريق ما تخلفه الصناعة من آثار ثانوية على الأنشطة الزراعية وغيرها من الأنشطة الريفية ، رغم أن عوامل عديدة خلاف النشاط الصناعي قد تؤثر عليها كذلك .

٣٤ - ويمكن أن يقدم نوع التحليل المقترح أعلاه اجابات جزئية على المسائل المتعلقة بالروابط العملية بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وبصفة عامة ، لا تتسم التنمية الريفية وحماية البيئة بالاتساق فحسب ، بل أيضا بالترابط والدعم المتبادل . ويجب أن تقوم التنمية الريفية على الانتفاع الحكيم والرشيد بالموارد الطبيعية . وعلى تعايش الناس في انسجام مع الطبيعة ، دون أن يتحكموا فيها أو تتحكم فيهم .

ثالثا - السياسات والاستراتيجيات والتدابير الصناعية لتنمية الأنشطة الصناعية في المناطق الريفية

ألف - أهداف سياسات التنمية الريفية

٣٥ - ان طبيعة مشاكل الريف وتباين المناطق والمجتمعات الريفية ، حتى داخل البلد الواحد ، تفرض ضرورة أن تكون السياسات والخطط مرنة ، ولكن موحدة ، مع السياسة الصناعية الشاملة . فالتنمية الريفية عملية متعددة القطاعات وتتطلب اتباع نهج متكامل . ويتعين على كل بلد تصميم استراتيجيته الخاصة به لتنفيذ سياساته وبرامجه .

٣٦ - وينبغي للسياسات أن تستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة للمناطق الريفية ولسكان الريف ، وأن تعالج التفاوت الشديد الحالي بين صفوة المجتمع الحضري وفقراء الريف . وينبغي لهذه السياسات أن تعمل على تحقيق استمرارية الاتصال بين الريف والحضر بدلا من التعارض بينهما ، مع نقل فائض الموارد والدخول الى المناطق الريفية .

٣٧ - ان الارادة السياسية القوية ، وايمان الحكومات بالتنمية الريفية والتزامها بها ، تعد من الأمور الجوهرية . وينبغي أن ينعكس ذلك بوضوح في زيادة حصة الاستثمارات المخصصة لتصنيع الريف ، بغية توفير ما يلزم من بنية أساسية وحوافز للصناعات التي يتعين اقامتها في المناطق الريفية .

٣٨ - وينبغي أن تصمم السياسات لمساندة وتعزيز التنمية الزراعية في الوقت نفسه ، ولا سيما لأغراض التوسع في انتاج الأغذية ، وتشجيع التوسع في الأنشطة الصناعية الريفية وتنوعها ، وادراك الترابط القوي بين الزراعة والصناعة .

٣٩ - ويعتمد اقتصاد الريف في أغلبه على الزراعة ، والحراجة ، وم ايد الأسماك، وتربية الحيوانات . وفضلا عن الأغذية ، يمكن للمحاصيل والفضلات الزراعية أن تشكل مواد خام قيمة لأغراض التصنيع . ويمكن تحويل الكتلة الاحيائية الى أغذية وأعلاف وأسمدة ووقود ، ومواد كيميائية ومواد للبناء . وتتميز معظم البلدان النامية بالشمس الساطعة مما يتيح زيادة غلة الكتلة الاحيائية عن كل فدان ، كما توجد نباتات متميزة مثل النباتات العطرية والطبية وغيرها من النباتات التجارية التي يمكن جني فوائد من زراعتها . ولذا تدعو الحاجة الى وضع سياسة رشيدة تتعلق بالكتلة الاحيائية ، لا تبين فقط ما يتعين زراعته بل أيضا نمط وأنواع الصناعات التي يمكن أن تقوم على المحاصيل الزراعية أو الحراجية .

٤٠ - وينبغي لسياسات التنمية الريفية أن تستهدف توليد عائد للموارد الطبيعية والبشرية والمهارات وحشد هذا العائد واستغلاله وزيادته الى أقصى حد ممكن ، وذلك عن طريق اقامة صناعات ملائمة في المناطق الريفية .

٤١ - ان خلق مناخ اقتصادي وتجاري ملائم للمشاريع الريفية يعتبر أمرا أساسيا لتوفير الثقة التجارية والنشاط التجاري . ولا يمكن التخفيف من حدة الآثار السيئة المترتبة على السياسات الصناعية الأوسع مدى ، الا بوضع ترتيبات مؤسسية خاصة في اطار الحكومة ووكالاتها لتحديد فائدة المشاريع الريفية وتعزيزها بصورة فعالة . بل ان الأمر يقتضي أكثر من ذلك ؛ فالتشجيع الفعلي للصناعات الريفية ، الذي تدعمه مساعدة منتقاة ، يعد أمرا جوهريا لمباشرة أنشطة جديدة وتيسير التوسع في الأنشطة القائمة وتنويعها .

باء - الاستراتيجيات ، والنهج ، والتدابير

٤٢ - هناك فئتان متباينتان من الصناعات الريفية تقتضيان وضع استراتيجيتين مختلفتين الى حد ما في اطار استراتيجية وطنية شاملة للتنمية الصناعية ، وهما[١٢] :

(أ) النوع "القروي" الواضح للانتاج الصناعي الذي يتصل اتصالا وثيقا بالموارد والمبادرات المحلية ، ويخدم الأسواق المحلية في الأغلب ؛ وتضطلع بهذا الانتاج في الغالب المؤسسات الصغيرة الحرفية ، والأنشطة المتعلقة بالخدمات و " السابقة للصناعة " ؛

(ب) أشكال الانتاج الأكثر تخصصا في قطاعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم ، وتتسم بطابع المصنع وبالتنظيم والميكنة ، وتخدم أسواقا أوسع وقد تتطلب موارد مجمعة تفوق ما قد يكون متاحا في المجتمع المحلي .

٤٣ - ويعتبر هذان النوعان من الانتاج عنصرين ضروريين للتصنيع ، وهناك طرق موثوق بها لحث هذه الأنشطة الاقتصادية على حفز التنمية الريفية . وينبغي أن يمثل التعليم في مجال اكتساب المهارات في تنظيم المشروعات وتوجيه الانتاجية ، عنصرين أساسيين لأي برنامج لتنمية الصناعات الصغيرة ، لأنها يتيحان النهوض بالأنشطة الريفية الى مستويات صناعية . وثمة فرصة اقتصادية هامة للانتاج اللامركزي في الأنشطة الريفية ،

الذي يتراوح بين تجهيز الأغذية والحياكة والنسج والالكترونيات . ويمكن أيضا توحيد هذه الأنشطة مع الصناعات الكبيرة الحجم في المراكز الحضرية ، شريطة توفير قدر ملائم من البنية الأساسية وخدمات الدعم المؤسسية لسكان الريف . وتدعو الحاجة الى تقديم مساعدة تقنية شاملة وتوفير آليات دعم متكاملة لضمان توفير المواد الخام اللازمة من الأنواع وبالكميات المطلوبة ، مع تصميم المنتجات وتكييفها على أساس دراسات حول ما يفضله المستهلك ، ومراقبة الجودة واستراتيجيات التسويق الموجهة نحو المنتجين . وتعتبر النهج التالية ملائمة بصفة خاصة عند بحث التنمية الصناعية على الصعيد الشعبي .

١ - توزيع الصناعات عن طريق مراكز النمو والاستثمار الصناعي

٤٤ - تتمثل احدى طرق البدء في عمليات تصنيع الريف والتعجيل بها ، في تحديد وتنمية أقطاب منتقاة للنمو الاقليمي بعيدا عن المراكز الصناعية المقامة بالفعل. والسؤال المطروح هو : هل ينبغي أن تأتي قوة الدفعة الأولى من المؤسسات المنظمة على نطاق واسع أم أن يحدث ذلك عن طريق حث الصناعات على اتخاذ مواقع جديدة ؟ وهذان النهجان لا يتعارضان مع بعضهما ، ويمكن الجمع بينهما تبعا لتشكيلة الموارد في المنطقة الريفية المحيطة . بيد أن الاستراتيجية التي تجمع بين النهجين تحظى بفرصة أكبر للنجاح في حالة توافر امكانية محددة لوجود فرص زراعية - صناعية وتجارية أو في حالة وجود مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المترابطة بالاضافة الى وجود نوع من البنية الأساسية بالفعل . كما وقد تدعو الحاجة الى تقديم معونات رأسمالية كبيرة لحفز رجال الأعمال على اتخاذ مواقع جديدة ، واستخدام استثمارات ضخمة لتطوير البنية الأساسية . ويمكن للمشاريع المشتركة أن تلعب دورا أساسيا، حيث يمكن ضم جهود الشركات العامة التي تعمل في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية والتنمية الريفية ، الى جهود رجال الأعمال في القطاع الخاص الذين يعملون من أجل الربح. وتبين الخبرة المكتسبة ان قرارات الاستثمار في الميدان الصناعي يمكن أن تؤدي الى انشاء مشاريع للبنيان العملي ذات طابع مستقل وكثافة كبيرة في رأس المال ، وتصبح فيها تنمية المناطق الريفية مسألة عرضية . وعلاوة على ذلك ، فان الأنشطة الفرعية وتوليد فرص عمل اضافية قد تكون صغيرة نسبيا بالمقارنة باستثمار رأس المال ، وقد لا تحقق فائدة للمنطقة المحلية ، كما قد تخفق في استحداث التغييرات المطلوبة .

٢ - المشاركة الشعبية

٤٥ - ان بعض أشكال التضارب وعدم الاستمرارية في المجتمعات النامية ، مثل تضارب ثقافة الحضر مع ثقافة الريف ، وتباين صفوة المجتمع عن الجماهير ، يتعين مواجهتها والتغلب عليها عند وضع استراتيجيات للتصنيع الريفي . ويقتضي الأمر بذل جهود كبيرة لحل الجوانب المعقدة في اقتصادات الريف . وفي هذا الصدد ، تدعو الحاجة الى ايلاء عناية خاصة لتمكين سكان الريف على فهم احتياجاتهم الخاصة والتعبير عنها . والمشاركة الشعبية هي حجر الزاوية لتحقيق تنمية عريضة القاعدة والتمكين من جني ثمارها بصورة عادلة .

٣ - توجيه المجموعات المستهدفة :

ادماج المرأة ومشاركة الشباب

٤٦ - من المشاكل الأساسية أن بعض المجموعات المعينة المستهدفة لا تحدد عادة ، وحتى لو حددت ، يكون هناك تساؤل حول ما اذا كانت تمثل فقراء الريف أم المستفيدين المقصودين من مشروع معين . ولذا ، فانه عند وضع استراتيجيات التنمية الريفية يجب أن يؤخذ في الاعتبار وجود مجموعات فرعية شتى وفئات مختلفة بين فقراء الريف، لاتحتاز فقط معرفة وموارد ومهارات غير مستغلة ، بل تضم مجتمعاتها أيضا أنواعا مختلفة لعلاقات التبعية . وقد تحتاج المجموعات الفرعية الى برامج مختلفة ونهج مختلفة . وعند وضع السياسات المتعلقة بتصنيع الريف ، لا ينبغي النظر فقط الى الحاجة الى الأعمال التي تتطلب تفرغا كل الوقت ، بل أيضا الى الحاجة الى الأعمال التي لا تتطلب الا بعض الوقت والأعمال الموسمية . وتهم هذه المسألة المرأة بوجه خاص . اذ أن الطرق التقليدية لاعداد المرأة وتوظيفها غالبا في الأنشطة الكثيفة العمالة والأنشطة غير الزراعية القائمة على العون الذاتي لا تعتبر محدودة فقط بل تنطوي كذلك على التمييز وتبديد الجهود . وتدل الخبرة المكتسبة على امكان تطوير هذا المخزون من الموارد البشرية في مجال الوظائف المتعلقة بتنظيم المشروعات التجارية والوظائف الادارية ، بالاضافة الى خلق مهارات فنية ذات مستوى رفيع (١٣) . وفيما يتعلق باشراك الشباب في الصناعة ، فانه نظرا لأن معظم أنشطة الاستثمار والتدريب تتطلب فترات طويلة نسبيا لتحقيق عائدات ، فانه ينبغي تركيز الاهتمام في المقام الأول على احتياجات الشباب الذين يدخلون مجال القوى العاملة .

٤ - الاضطلاع بالمشاريع في المجال الصناعي

٤٧ - وبالاضافة الى العوامل الحاسمة التي تحد من النمو الاقتصادي في البلدان النامية ثمة عنصر آخر هو الافتقار الى القدرة على الاضطلاع بالمشاريع التي تنطوي على تلمس الفرص الاقتصادية وتدبير الموارد اللازمة لاقامة وحدات انتاجية وادارة المؤسسات الصناعية بطريقة مربحة . وقد اختبرت عدة طرائق لتحسين المهارات في مجال الاضطلاع بالمشاريع في الفلبين وكينيا وماليزيا والمكسيك والهند . استنادا الى تجارب بلدان رائدة في هذا الميدان مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية وايرلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية . ومن بينها يبدو أن " تجارب جوجارت " التي أجريت في الهند كانت من الجهود التي بذلت على أوسع نطاق خلال العقد الماضي وقدمت دليلا قاطعا يثبت أن القدرة على الاضطلاع بالمشاريع يمكن بل يلزم تربيتها وتنميتها (١٤) . وتوحي الدلائل أنه حتى حيثما تكون الموارد متوفرة وكافية فانه لا يتيسر العثور على منظمين مطيين للمشروعات . كذلك فان الائتمان الصناعي لا يجد من يحتاج اليهم من منظمي المشروعات . نظرا للمعايير والسياسات والاجراءات

التقيدية التي تفرضها مؤسسات الاقراض التقليدية . كما أن النشاط الاقتصادي الذي تولده مجموعات قليلة راسخة القدم تعمل على استمرار التوزيع غير المتوازن للملكية الصناعية . ومن أجل التعجيل بعملية انشاء المؤسسات الصناعية المحلية، ثمة حاجة الى وضع سياسات ائتمانية وبرامج لتنمية القدرة على الاضطلاع بالمشاريع ، تساندها أنظمة مؤسسية قوية وغيرها من أنظمة الدعم . وتثبت التجارب أن وضع برنامج شامل لتنمية القدرة على الاضطلاع بالمشاريع انما يعتبر بمثابة استراتيجية قيمة من أجل ما يلي :

(أ) ضمان تحديد الأفراد الذين لديهم القدرة على استخدام المساعدة المالية والتقنية بصورة فعالة وبأقصى درجة من التأثير ؛

(ب) الحد من الاعتماد على التوظف . اذ سيجد الحرفيون والنساء والمتقاعدون عن العمل في سن مبكر ، والشباب ، ما يحفزهم على خلق فرص العمل ؛

(ج) توفير طلقة اتصال هامة لاستحداث مؤسسات صغيرة ، وبالتالي تمهيد الطريق لانشاء صناعات كبيرة ولتكثيف النشاط الاقتصادي .

٤٨ - ويجب أن يوجه التعليم والتدريب نحو التنمية . فأهل الريف التقليديون الذين لم يذهبوا الى المدارس لديهم امكانات الابتكار . وليسوا أجهزة استقبال سلبية . ومن هنا ، ينبغي أن تكون تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم الرسمي وغير الرسمي، حيث تنقل أحدث المهارات التقنية الى الأميين عن طريق " التعليم بالممارسة " وحده . ويجب أن تشمل برامج التدريب الأنماط الأسرية المألوفة فيما يتعلق باتخاذ القرارات وتقاسم العمل وأنماط ونسق قيادة الجماعة والاتصالات الشخصية والممارسات السائدة في المناطق الريفية ، وأن تعترف بالمرأة كشريكة على قدم المساواة . اذ أن تنمية الموارد البشرية على مستوى القاعدة الشعبية وازالة ما يعترضها من عوائق يقتضي اتباع نهج مختلف .

٥ - تطوير التكنولوجيا وتطبيقها

٤٩ - من المسلم به عامة أن ادخال التحسينات التكنولوجية لمواجهة الاحتياجات المتغيرة أمر حتمي للحفاظ على مستوى الانتاج أو زيادة فعاليته . كما أن اقامة نظام ملائم لتطبيق التكنولوجيا (الوكالات الانمائية والوكالات الطوعية والخدمات الارشادية والوكلاء المصرفيون) شرط أساسي لكي يمكن نقل التكنولوجيا بالفعل الى المناطق الريفية واستيعابها لها . وينبغي أن يبدأ هذا النظام انطلاقا من مستوى القاعدة الشعبية ووصولا الى الحكومة الوطنية التي يعد التزامها المستمر بنجاح النظام ودعمها له أمرا ضروريا . وكانت المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا الملائمة موضوع سلسلة من الاجتماعات عقدت تحت رعاية اليونيدو في سنة ١٩٧٨ (١٥)، وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى الاستنتاجات التالية :

(أ) نظر الى مسألة التكنولوجيا الملائمة ، كمفهوم يتسم بالدينامية والمرونة باعتبار أن تشكيلة التكنولوجيا تسهم الى أقصى حد في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بموارد الثروة الطبيعية وشروط تطبيقها في كل بلد ؛

(ب) من الضروري دراسة واستخدام مجموعة كبيرة من أنواع التكنولوجيا ، فما من نوع واحد من التكنولوجيات يمكن اعتباره ملائما دون سواه . ومن ثم ينبغي استخدام التكنولوجيات الكبيرة الحجم والتكنولوجيات الصغيرة القليلة التكلفة على السواء تبعا لنوع الأهداف والظروف .

٥٠ - واستخلص فريق الخبراء المعني بالتصنيع والتنمية الريفية الدروس المستفادة من خبرات عدة بلدان نامية الى أن " ... اختيار تكنولوجيا الانتاج للمشاريع الريفية ليست أمرا يسيرا ولا تمثل اختيارا بالمعنى الصحيح . ففي أغلب الأحوال لا يتاح أي من البديلين ، سواء التكنولوجيا كثيفة اليد العاملة أو التكنولوجيا الملائمة، في البلدان النامية . ومع ذلك ، ففي وسع الحكومات أن تزيد مجال الاختيار بأن تقوم بدراسة التكنولوجيات القائمة التي تستخدم في قطاعات الاقتصاد الأخرى وفي بلدان نامية أخرى وتشجع عمليات تكييف التكنولوجيا وانتشارها . وذكر الخبراء أن مستوى التكنولوجيا الذي ينبغي استخدامه يجب تحديده تبعا لقدرة البلد الحقيقية أو المحتملة على صنع الآلات وكذلك تبعا لقدرة المنشآت الريفية على استيعاب التكنولوجيا الجديدة (١٦) .

٥١ - وعلى نقيض الاعتقاد السائد بأن التكنولوجيات القروية البسيطة والتكنولوجيات الوسيطة الموجودة في المناطق الريفية تكفي للتصنيع الريفي ، فان التكنولوجيات الناشئة مثل التكنولوجيا الاحيائية والهندسة الوراثية والالكترونيات الدقيقة والعلوم التطبيقية للمواد بالاضافة الى " الفوائد الجانبية " للتكنولوجيات المتطورة الناتجة عن ارتياد الفضاء الخارجي تبشر كثيرا بامكان استخدامها في التصنيع الريفي ولتحسين نوعية حياة فقراء الريف ، سواء عن طريق توفير فرص العمل المدرة للدخل أو تحسين مستويات المعيشة ، مثل تحسين انتاج الأغذية ، والنهوض بالتعليم والمواصلات وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الصحية .

٥٢ - ويجري بحث عدد من المشاريع بمساعدة اليونيدو في بعض الحالات مثل : تحسين الهيكل الأساسي للمواصلات عن طريق ربط المجتمعات الريفية المنعزلة بشبكة المواصلات المركزية ؛ واستحداث وسائل قليلة التكلفة لتوفير التعليم بواسطة التوابع الاصطناعية؛ واستخدام الالكترونيات الدقيقة للتنبوء بالمحاصيل ورصد وبث الأنباء الجوية ، من أجل التحكم في نظام الري بالرش ، وخزين الأغذية ومراقبتها ، وفي مختلف مراحل جمع الألبان وتجهيزها . وقد أدى استخدام التكنولوجيا الاحيائية والهندسة الوراثية وطرق استنبات الألياف الى زيادة غلة المحاصيل وجعل النباتات أكثر قدرة على مقاومة الأمراض والآفات والحرارة والصقيع والجفاف والفيضانات والتربة القلوية والملحية وتثبيت النتروجين ؛ وتحسين تجهيز الأغذية وتحويل الكتلة الحيوية الى أغذية والأسمدة والوقود والأعلاف والمواد الكيميائية ومواد البناء؛ واستنباط لقاحات أكثر فعالية .

كما يمكن خفض حجم التشغيل وتحقيق اللامركزية في الانتاج . كذلك فان موارد الطاقة الجديدة والمتجددة وتحويل مواد السليلوز المتخشبة الى كحول اثيلي وتجهيز الخلايا الفلطائية الضوئية الشمسية والطاقة الكهرمائية والغاز الحيوي والطاقة المتولدة من الغابات تفسح جميعا المجال لانتهاج أساليب أقل تكلفة وتعقيدا وأقل تلويثا للبيئة من أجل تلبية احتياجات الريف من الطاقة .

٥٣ - وهكذا يتضح أن التنمية الريفية تتطلب تعددا تكنولوجيا وذلك باستخدام تشكيلة متنوعة من التكنولوجيات تجمع بين المتطور والبسيط والتقليدي والحديث منها. وتكمن الصعوبة الرئيسية في أن مجال الاختيار من التكنولوجيات المتاحة يميل من الناحية العملية الى أن يكون محدودا بالنسبة لأي مشروع منفرد ، على أن هذا الوضع آخذ في التغير . والتكنولوجيات الشائعة الاستخدام غالبا ما توجد في المناطق الحضرية ولا يستطيع الا عدد قليل من أصحاب المشاريع التوصل الى هذه التكنولوجيات أو اجراء عمليات تكييف لها بما يتفق مع ظروفهم . وليس لدى منظمات ترويج الأعمال التجارية أو منظمات المساعدة التقنية ، فيما عدا القليل منها ، أية خبرة واسعة لتطوير المزيد من التكنولوجيات ذات الصلة . كما أن نقص خدمات الدعم التكنولوجي يشكل عقبة رئيسية أمام نمو المشاريع الريفية على المدى الطويل .

٥٤ - وفي خلال العقدين الماضيين أنشئت عدة مرافق هامة للتكنولوجيا الجديدة على الصعيد الدولي ، وتوفر هذه المرافق هيكلا لنقاط مرجعية يمكن للراغبين في الحصول على معلومات الوصول اليها . وقامت اليونيدو بتأسيس مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية . كما قامت بالترويج لمفهوم نظام تقديم الخدمات التكنولوجية. وهناك شبكة من الترتيبات الاقليمية المتنوعة في هذا الصدد مثل الترتيبات الخاصة بالآلات الزراعية في المنطقة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي أعدت تحت رعاية تلك اللجنة ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) واليونيدو . وأنشئت بعض المراكز الاقليمية التكنولوجية ، بما في ذلك مركز أنشئ في الصين ، لتعزيز استخدام الآلات الزراعية في البلدان النامية . وثمة مجال آخر للربط بين المؤسسات الوطنية التي تقدم الخدمات التكنولوجية وبين الصناعة عن طريق الترتيبات الاقليمية ودون الاقليمية وتبادل المعلومات التقنية وتبادل الاتصال بشأن المشاكل ، والاستخدام المشترك للمرافق المتخصصة . ومع ذلك ، فربما تكون أهم احتياجات الصناعات الريفية هي الحاجة الى تيسير الوصول الى المرافق الوطنية والدولية القائمة بالفعل ، ولهذا الغرض ، ينبغي انشاء مراكز اتصال على الصعيد الوطني بغية توجيه المنتفعين المحتملين الى أكثر " نقاط الدخول " الى هذا النظام ملاءمة . كما أن هناك حاجة الى ايلاء اهتمام أكبر لنشر التكنولوجيات وتحسين قدرات منظمي المشروعات . أما على المدى البعيد ، فهناك حاجة لبذل المزيد من الجهود المتضافرة على الصعيد الوطني بحثا عن منظمي المشاريع ممن لديهم قدرة عالية على الابتكار والعمل على مساندتهم ، لكي يمكن ادماج أنشطتهم في الأنشطة التي تضطلع بها الوكالات والمؤسسات المعنية .

٦ - تنمية القدرات الادارية

٥٥ - ان الأغلبية الساحقة من المشروعات الريفية اما صغيرة أو متوسطة الحجم . وربما أمكن وصف الكثير من الوحدات الصغيرة جدا بأنها أنشطة تجارية "غير رسمية" أو "غير منظمة" يملك كل منها شخص واحد ، أو يتولى ادارتها مالكها ، أو يشرف على قسم في المحل التجاري . وتنظيم عملية الانتاج في هذه المنشآت هو محور النشاط الاداري فيها ، على الرغم من أن المجالات الأخرى مثل الرقابة على الموارد المالية أو التسويق تنطوي على نفس الأهمية الحيوية بالنسبة لحياة المنشأة . وتقتضي الورش أو المصانع الصغيرة قدرا أكبر من التخصص في المهارات الادارية مع ايلاء عناية أكبر لتنظيم امدادات المواد الخام ، كما تمثل مهمة المحاسبة ومهمة ادارة شؤون القوى العاملة أعباء ثقيلة على الموارد الادارية . وثمة مجموعة كبيرة من المهارات لا يتمتع بها سوى عدد قليل جدا من المسؤولين الرئيسيين عن اتخاذ القرارات ، ومن الضروري أن تتطور هذه المهارات كلما نمت الأعمال التجارية وتغير طابعها . وتختلف الصفات والمهارات اللازمة لمنظم المنشأة ، عند قيامه باقامة منشأة جديدة اختلافا كبيرا عن الصفات والمهارات المطلوبة لتعزيز نمو المنشأة أو تنويع انتاجها .

٥٦ - ومن ثم تركزت المحاولات التي بذلت حتى الآن لتقديم خدمات التطوير والتدريب في مجال الادارة في البلدان النامية ، على مؤسسات التعليم الرسمية والدورات الدراسية لكل الوقت ، على الرغم من أن بعض المحاولات قد بذلت لتقديم الخدمات الاستشارية عن طريق الخدمات الارشادية أو مشاريع المساعدة التقنية . غير أنه يندر أن يكون لدى العاملين في مجال الخدمات الارشادية أية خبرة تجارية أو ادارية . ولا يتوفر سوى عدد قليل من مرافق التدريب التي تقدم خدماتها لبعض الوقت ، تندر مواد التعليم الذاتي في مجال التقنيات الأساسية باللغات المحلية . ولم ينتفع كثيرا بالمنظمات التجارية المحلية مثل غرف التجارة للتوعية بأهمية التدريب . ولم يتم حتى الآن سوى تقدم قليل جدا في مساعدة المنشآت الريفية في هذا المجال الرئيسي من المشكلات .

٥٧ - وثمة حاجة ماسة لاتباع نهج جديدة للتدريب على الادارة وتطويرها لحل هذه المشكلة . وفي مقدور مؤسسات التعليم الرسمية على الصعيد المحلي أن تقدم بعض المساعدة في هذا الصدد بأن تنظم دورات معدّة خصيصا من حين لآخر أو لبعض الوقت . غير أنه من الضروري استحداث أساليب تعليمية جديدة باستخدام وسائط الاعلام الجماهيري والعروض المتجولة ومواد التعليم القائمة على الاعتماد الذاتي (بما في ذلك العروض المرئية) ، بالاضافة الى تقديم حوافز بالنسبة للتدريب على المستويين الاداري والاشرافي . وربما كانت أهم المهارات الادارية الأساسية للصناعات الريفية هي القدرة على الانتفاع بالموارد المالية بطريقة فعالة والقدرة على التسويق . وينبغي ايلاء أولوية لهذين المجالين في برامج تطوير الادارة بالمناطق الريفية . ويمكن أن تكون برامج التدريب الرامية الى تحسين المهارات الأساسية في مجال المحاسبة مفيدة

للغاية (١٧). وبالمثل ، فان برامج التدريب على الصناعات القائمة على الزراعة والحراجة والحيوانات والأسماك يمكن أن تكون نافعة هي الأخرى حيث أنها تنطوي على امكانات لتوفير فرص أكبر للعمالة .

٧ - اليد العاملة

٥٨ - من الواضح ، لأول وهلة ، أن الصناعات الريفية قلما تواجه عوائق في تزويدها بالأيدي العاملة ، ولكنها غالبا ما تعاني نقصا في الأيدي العاملة المدربة أو الماهرة. وقد قيل أن المجال الرئيسي للتدريب في البلدان النامية على المهارات اليدوية والتجارية الأساسية هو الأنشطة التجارية الريفية (١٨) . وقد يصل عدد الأشخاص الذين يستخدمون في الأعمال التي تعتمد على المهارات والذين هم قيد التدريب وفقا لترتيبات التدريب التقليدية ، الى نصف مجموع العدد الاجمالي لهؤلاء الأشخاص . لذا ، فان ادخال التكنولوجيات الحديثة أو رفع مستوى المهارات يمثلان مشاكل خاصة لا يمكن حلها غالبا بواسطة مؤسسات التدريب الرسمية . وكما هو الحال بالنسبة للتدريب على الادارة وتطويرها ، لا بد هنا من اعادة توجيه نهج التدريب وطريقته . يمكن عند هذه المرحلة ابداء ملاحظتين حول التحسينات الممكنة . أولا ، اذا أمكن تحسين معارف ومهارات المشرفين في الورش والمشرفين على العمال اليدويين بشكل ملموس ، فسيكون لهذا تأثير جانبي كبير على الأيدي العاملة ككل . ثانيا ، ان فكرة تحسين قدرات التدريب التقليدية للمؤسسات نفسها يقدّر لها الكثير من النجاح ، لا سيما اذا أمكن القيام بذلك ، ولو جزئيا على الأقل، بواسطة مواد التعليم الذاتي الخ .

٨ - التعاونيات

٥٩ - عجز كثير من البلدان عن ادراك مزايا الاشكال التعاونية لتنظيم الانتاج . فالاعتماد على العون الذاتي وفوائد الانتاج الكبير الذي توفره هذه المزايا وخاصة في انتاج السلع التي تلبي الحاجات الأساسية ، وفي قطاع توفير الخدمات التي تحتاج اليها عادة المجتمعات الريفية المحلية ، ينطوي على أهمية خاصة . ويكون تأثير هذه الأشكال التعاونية للانتاج أكثر ما يكون فعالية حين تأتي المبادرة والرغبة في انشاء هذه التعاونيات من القاعدة الشعبية .

٩ - التمويل

٦٠ - يمثل العجز عن التمويل مشكلة عالمية تشكو منها المؤسسات الصغيرة . وقد تعاني الأعمال التجارية الصغيرة أيضا من عدم تمكنها من الحصول على ائتمانات طويلة الأجل لأعمال الاستثمار في الأصول الانتاجية بشروط مساوية للتسهيلات المالية المقدمة للصناعة الأكبر حجما . ويمكن حل المصاعب التي يواجهها المقاولون أصحاب المشاريع

الريفية في الحصول على كافة أنواع الائتمان بانشاء وكالات ومؤسسات مالية لتنمية الأعمال التجارية الصغيرة . ونظرا للتبعات التي ينطوي عليها تقديم تسهيلات ائتمانية لقطاع الأعمال التجارية الصغيرة وعزوف المؤسسات المصرفية عن تقديم هذه التسهيلات ، وخاصة للوحدات غير المنظمة نسبيا ، فان الأمر يقتضي في أغلب الأحيان توفير تسهيلات خاصة أو غير ذلك من الضمانات التي تقدمها الحكومات لضمان قروض المصرفين . ولعل أهم التدابير في هذا الصدد هو التمييز بوضوح بين مختلف أغراض القروض . فبالنسبة للائتمان الخاص بشراء أصول ثابتة (من أراض وأبنية ومعدات) يكون من الضروري غالبا توفير تسهيلات خاصة مع شروط سهلة للسداد ، الا أن أسعار الفائدة المعانة تكون أقل أهمية من تحسين امكانية الحصول على القروض . وهناك ، في المناطق الريفية الشيء الكثير الذي يجب أن يقال بالنسبة لمخططات الائتمان الخاص بالشراء بالتقسيط ، حيث يتم ضمان القرض بالسلع الانتاجية أو الأصول . ويمكن تطبيق فكرة التأجير بشكل مفيد . فقد ظل تقديم رأس المال العامل منذ وقت طويل هو الدور التقليدي للمصارف ، ولكن الشبكة المحدودة لفروع هذه المصارف في المناطق الريفية والعزوف عن تحمل تبعات كبيرة بشأن القروض غالبا ما يشكلان عقبة رئيسية . ومع أن اتخاذ تدابير خاصة قد يكون ضروريا لاقناع المصارف بالاضطلاع بمسؤوليتها كاملة في توفير رأس المال العامل في المناطق الريفية ، فانه من الضروري أن تقبل المصارف الوفاء بنصيبها في المشاركة في مهمة التعليم وتوفير ما يحتاج اليه زبنائها في الريف من قروض لادماج الأعمال التجارية الريفية في الاقتصاد الرسمي وتعزيز الممارسات المالية السليمة في تلك الأعمال . ومن الأهمية بمكان ، في مخططات التنمية الريفية ، ضمان اتاحة المساعدة المالية للأنشطة الجارية على كافة المستويات في المجتمع الريفي ، بحيث يكون بالامكان النهوض حتى بأنشطة صغار التجار أو بأنشطة الخدمات التي تؤدي لبعض الوقت . وبهذه الطريقة فقط يمكن أن يصل التوسع في الأنشطة الصناعية الى فئات المجتمع المحلي الفقيرة .

١٠ - الهياكل الأساسية

٦١ - تعتبر الأراضي والأبنية والمرافق والخدمات الضرورية من المقومات الهامة التي تسهم في نمو الصناعات الريفية . وكثير من البلدان النامية تساعد الصناعات الريفية باقامة منشآت صناعية فيها ، أو بتخصيص مساعدات مالية لانشاء المباني . كما أن توفر الماء والكهرباء شرط أساسي لأي شكل تقريبا من أشكال النشاط الصناعي ، ولكن اقامة المنشآت الصناعية أو المباني الحديثة قد يكون أقل ملاءمة لاحتياجات المؤسسات التجارية الريفية الصغيرة جدا . وفي مرحلة لاحقة ، حين يتم انشاء وحدات صناعية أكبر ، تصبح مسألة توفير الأراضي والمباني اشد الحاحا ، وفي هذه المرحلة يتطلب الأمر عادة أيضا مراقبة كيفية استخدام الأراضي وذلك بغية تعيين "المناطق الصناعية" . بيد أن التكلفة

المادية للهياكل الأساسية من الارتفاع بحيث أنه قد لا تدعو الضرورة الى اقامة المنشآت الصناعية الا بعد أن يشتد الطلب عليها .

١١ - المواد الأولية

٦٢ - لا مفر من أن تواجه وحدات الانتاج الصغيرة المبعثرة ، صعوبات في تنظيم امداداتها من المواد الأولية أكثر مما تواجهه المصانع الكبيرة . فالنقل وتيسر الائتمان لشراء المواد الأولية ، ومرافق التخزين - كل هذه العوامل لها علاقة بهذه المشكلة . والقيام بعمليات شراء ونقل كبيرة للمواد الأولية يمكن في بعض الأحوال أن يكون مصدر مساعدة ثمينة للصناعات المنزلية وقد يساعد على تحقيق تحسن ملموس في جودة الانتاج . غير أن تنظيم الامداد بالمواد هو ، على العموم ، من المهام الكثيرة التفاصيل للغاية بحيث لا يستحق تدخل القطاع العام فيه . ولذلك ، لعله من الأفضل قصر الجهود التي تبذل في تحسين تدفق المواد الى المؤسسات الريفية على تحسين عملية التسويق عن طريق توعية المشترين بنوعية المنتجات الخ ، وادخال المقاييس وربما بتنظيم تسهيلات ائتمانية خاصة .

١٢ - المنتجات

٦٣ - تعاني الصناعات الريفية كذلك من الافتقار الى المعلومات السوقية والاستخبارات السوقية من أجل بيع منتجاتها ، كما تعاني من عدم توفر وسائل النقل بالاضافة الى ارتفاع تكلفة النقل . وهناك أيضا السماسرة أو "الوسطاء" الذين يستغلون هذه الأوضاع . ولذا ، قد يقتضي الأمر التدخل بطرق عديدة - مثل تحديد مناطق انتاج بعض المنتجات ومواقع الأسواق ، وانشاء شركة للتسويق أو التجارة تتولى بيع المنتجات الخ .

رابعا - السياسات والتدابير الصناعية للاكتفاء الغذائي الذاتي

٦٤ - هناك سلسلة كبيرة من السياسات والتدابير المتاحة لزيادة الاكتفاء الغذائي الذاتي في البلدان النامية (١٩) . ويقتصر البحث في هذا القسم على السياسات والتدابير الصناعية التي من شأنها تعزيز الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية ، أي على روابط معنية تربط بين الصناعة وبين الامداد بالمواد الغذائية (٢٠) .

٦٥ - والبلدان التي تهدف الى زيادة اكتفائها الذاتي في الغذاء تحتاج ، على العموم الى تكريس حصة أكبر من مواردها الوطنية لانتاج المواد الغذائية . ويقتضي الأمر في كثير من البلدان النامية الى احداث تغييرات في هيكل الحماية ، الرامية حاليا في معظم البلدان الى دعم الصناعة لا الزراعة . ويتطلب الأمر كذلك استحداث تغييرات في هيكل الصناعة ، تدعم زيادة الصلات التي تربطها بالزراعة .

٦٦ - ويمكن تلخيص المشكلة على النحو التالي : "أدت السياسات التجارية وسياسات أسعار الصرف الى التقليل من قيمة الموارد الزراعية بمبالغ كبيرة جدا في بلد بعد الآخر. وتسببت هذه السياسات بالذات في تحول العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض من بلدان مصدرة الى بلدان مستوردة للمنتجات الزراعية . وهذا لا يعني أن هذه البلدان لا تستطيع أن تفعل أفضل مما فعلت لتوفير غذائها ، بل يعني أن سياساتها تجعل من الزراعة عملا خاسرا للغاية ، وتحول قنوات (الموارد) في النهاية الى قطاعات الاقتصاد الأخرى حيث يكون الربح أكبر" (٢١) .

٦٧ - وتتبع العديد من البلدان النامية سياسة ترمي الى خفض الأسعار التي تدفع للمزارعين بغية أن تظل تكاليف المعيشة في المدن منخفضة ، مع أن الدخول الناتجة من الصناعة أعلى بكثير مما ينتج عن الزراعة . وكانت النتيجة أن هذه السياسات أصبحت ، بالاضافة الى أنها أدت الى زيادة واردات الأغذية ، من العوامل غير الحافزة بدرجة كبيرة على انتاج المواد الغذائية . فلا بد من اعادة النظر في تلك السياسات ، على الأقل بالنسبة للمنتجات الغذائية التي تعتبر من المواد الأساسية . ان زيادة أسعار المنتجات الزراعية الى مستويات كافية من شأنه ازالة مصدر رئيسي من مصادر الاختلال الاقتصادي واتاحة زيادة الدخول الزراعية والانتاج والعمالة . ويترتب على ذلك زيادة الطلب على الكثير من المنتجات الصناعية ، بما في ذلك السلع الاستهلاكية ، والسلع الوسيطة (مثل الأسمدة) والسلع الانتاجية (مثل الآلات الزراعية) ، وكذلك زيادة الامداد بالمدخلات الغذائية في الصناعات التجهيزية ، مما يفيد كلا من الصناعة والزراعة . وفضلا عن ذلك ، فان هذا يخفض معدل الهجرة من المناطق الريفية الى المدن ، ويساعد على تعزيز التنمية الريفية بشكل عام ، من خلال تأثيرات العوامل المضاعفة .

٦٨ - ولا يكفي ارتفاع الدخول الزراعية وحده لزيادة الانتاج الزراعي . فالمزارعون يحتاجون في كثير من الحالات الى اتباع تقنيات جديدة تستلزم استثمارات كبيرة . ولتلبية هذا الطلب ، يقتضي الأمر زيادة انتاج الأدوات الزراعية ، والماكينات والمعدات والأسمدة ، وانتاج ومبيدات الحشرية ومبيدات الفطريات ، بدرجة كبيرة ، مما يوفر فرصا جديدة للنمو الصناعي . ولا تزال مستويات انتاج هذه المنتجات في الوقت الحاضر منخفظة جدا في معظم البلدان النامية . كما أن صناعة السلع الانتاجية ، بشكل خاص ، لا تزال في مهدها ، مما يؤدي الى استيراد الكثير من الآلات والمعدات الزراعية . والعوامل المساندة الجديدة المشار اليها أعلاه ليس من شأنها أن تساهم فقط في النمو المتوازن للصناعة والزراعة ودعمهما على نحو متبادل ، اذ أن تنمية الصناعات المحلية للسلع الانتاجية ، التي تقوم في بادئ الأمر على الآلات الزراعية ، يمكن أيضا أن تكون أساسا لتسارع نمو العديد من الصناعات الأخرى ، عن طريق الروابط الواسعة النطاق والتأثيرات الارشادية لانتاج السلع الرأسمالية . وسيختلف السبيل المتبع بالذات ، بطبيعة الحال ، من بلد الى بلد ؛ فالبلدان الفقيرة للغاية والأقل تقدما تكنولوجيا عن غيرها قد لا يكون في وسعها سوى انتاج أدوات وعدد محسنة في بداية الأمر ؛ وحتى في البلدان الأكثر تقدما ، وذات الدخل الأعلى ينبغي بحث التكاليف بعناية ، وخاصة

بالنسبة للعمالة والتطورات التكنولوجية (كتزايد استعمال الجرارات مثلا) . والفوارق بين قدرات البلدان تعزز احتمالات التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية والتعاون دون الاقليمي في ميدان الانتاج الصناعي .

٦٩ - وتومي التغييرات المبنية أعلاه بضرورة تقوية رابطة أخرى بين الصناعة والزراعة ، ألا وهو تجهيز المواد الغذائية . اذ لا يزال هذا القطاع في كثير من البلدان النامية ، ولا سيما البلدان الأقل نموا ، يعتبر أهم قطاع في ميدان الصناعة التحويلية بالنسبة لكل من القيمة المضافة والعمالة (٢٢) . ويترتب على زيادة تجهيز الأغذية تحسين الاكتفاء الذاتي عن طريق حفظ المواد الغذائية . ويتيح ازدياد الانتاج الغذائي التوسع في الصناعات التجهيزية ومن ثم يسهم في تعزيز مختلف مستويات النمو الصناعي . ولكن ينبغي مراعاة التأكد من أن الانتاج الزراعي يتوافق مع احتياجات التجهيز ؛ فالمستهلكون ، مثلا ، يريدون أن تكون الطماطم طازجة وكبيرة الحجم وكثيرة العصارة ، ولكن عملية التجهيز تتطلب طماطم صغيرة ، عصارتها أقل ومحتوياتها الجافة أكثر . حتى ولو كانت لا تثير الشهية . وقد يؤدي أيضا التجهيز الاضافي للمواد الغذائية المصدرة الى تحسين ميزان المدفوعات . ونظرا للفوارق الوطنية في هيكل الانتاج الزراعي ، فان الصناعات المعنية بتجهيز الأغذية يمكن أن تخصص في كثير من الحالات لخدمة أسواق دون اقليمية .

٧٠ - واذا كان التجهيز هو أحد عناصر حفظ الأغذية ، فان الاكتفاء الذاتي يعتمد على حفظها ، كما يعتمد على انتاج المواد الغذائية . وهناك حاجة الى استثمارات أخرى في عمليات الحفظ بعد الحصاد لتوفير برنامج متوازن . ويقتضي الأمر، بصورة خاصة ، استثمارات في مرافق التخزين والنقل . وهذا يتيح أيضا فرصة أخرى للنمو الصناعي، تتمثل في انتاج الشاحنات والحاويات والألواح المعدنية واللدائن وغير ذلك .

٧١ - وفي المناطق الريفية ، عادة ، كميات كبيرة من موارد الطاقة غير المستخدمة أو التي لا تستخدم على نحو كامل . وثمة عدد من التكنولوجيات العملية والرخيصة ، استحدثت مؤخرا ، أو في الطريق الى استحداثها ، لاستغلال هذه الموارد . وتتطلب أوجه التقدم هذه ، التشجيع الفعال ، حتى يتسنى للكتلة الاحيائية ، بأشكالها المختلفة ، أن تحل ، بصورة جزئية على الأقل ، محل موارد الطاقة التجارية كالنفط ، في المناطق الريفية . وهذا من شأنه المساعدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الريف ، وتحسين مركز ميزان المدفوعات في البلدان المستوردة للنفط أو اتاحة قدر أكبر من امدادات النفط للاستخدام الصناعي .

٧٢ - وثمة جانب هام من جوانب التصنيع الريفي ، وهو العلاقة بين صغار رجال الصناعة وصغار الزراع . ان صغار الزراع يمثلون المشترين الرئيسيين لمنتجات الصناعات الريفية الصغيرة الحجم . وهاتان الفئتان من العوامل الأساسية المترابطة في اطار التنمية الريفية . ومن ثم ، يتمثل جانب هام من جوانب تنمية الزراعة والصناعة الريفية في

توفير برنامج متكامل من الحوافز المالية وغيرها لهاتين الفئتين . وهذا يتيح تحقيق نمو متوازن في الريف للانتاج وللعمالة . وثمة مثال بسيط على هذا الترابط ، وهو العلاقة بين انتاج الحبوب اللازمة لتغذية الحيوان ، ومنتجات الدواجن والألبان. ان التكاليف المالية والادارية لمثل هذا البرنامج عالية جدا . ولكن يمكن أن تكون الفوائد كبيرة ، اذا صمم البرنامج بعناية ، واستخدمت جميع الموارد المتاحة . وتدعو الحاجة الى المشاركة والالتزام من جانب المجتمع المحلي على نحو فعال .

٧٣ - وأخيرا فان انشاء "مراكز التسهيل" قد يكون ابتكارا مؤسسيا هاما ونافعا لكثير من البلدان النامية . ومثل هذه المراكز يمكن أن تقدم الكثير من الخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية ، ولكن غير المتاحة غالبا ، في البيئات الريفية . ويمكن أن يحصل المنتجون ، على المشورة ، مثلا ، بشأن توفر الآلات والمعدات ومواصفاتها ، وبشأن خدمات التصليح والصيانة ، والمراقبة الأساسية على الجودة ، والتدريب والتكنولوجيات الجديدة والتسويق . كما يمكن أن تصبح هذه المراكز بمثابة رابطة هامة بين منتجي المواد الغذائية وصناعات التجهيز الريفية والصناعات الهندسية .

خامسا - المبادئ التوجيهية للعمل الدولي

٧٤ - تحتاج تدابير السياسة الوطنية والاستراتيجيات والآليات المؤسسية اللازمة لزيادة اسهام الصناعة في التنمية الريفية وفي انتاج المواد الغذائية ، على النحو الذي نوقش في الفصلين السابقين ، الى استكمالها بأعمال من جانب البلدان النامية على الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية ، ومن جانب البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية مثل اليونيدو . وفيما يلي المبادئ التوجيهية للعمل الدولي الذي قد ينظر فيه المؤتمر العام الرابع .

ألف - الاجراءات المشتركة بين البلدان النامية

٧٥ - وقد ترغب البلدان النامية في الاضطلاع ، اما من خلال ترتيبات للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها ، أو من خلال اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف فيما بين البلدان المتماثلة الأفكار ، بأعمال في مجال التصنيع تتصل بالتنمية الريفية وتوفير المواد الغذائية في مجالات مثل :

(أ) تبادل المعلومات والخبرات (بما في ذلك قصص الفشل والنجاح على السواء) ؛

(ب) انشاء مشاريع مشتركة في الانتاج والتسويق والبحوث ؛

(ج) التنمية المؤسسية المشتركة ، بما في ذلك البرامج التدريبية لتنمية القدرة على الاضطلاع بالمشاريع ، والمهارات ؛

(د) تقديم المساعدة المالية أو التقنية من قبل البلدان النامية الأكثر دخولا وتقدما ، الى البلدان النامية الأقل تقدما .

باء - الاجراءات المتخذة من قبل البلدان المتقدمة النمو

٧٦ - قامت البلدان المتقدمة النمو ، بوجه عام ، ولا سيما منذ منتصف السبعينات ، بتشجيع السياسات التي تعزز التنمية الريفية في البلدان النامية . ويمكن النظر في اتخاذ المزيد من الاجراءات على أساس المبادئ التالية :

(أ) زيادة المساعدة المالية والتقنية ، ولا سيما الى أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية الشديدة التضرر من أجل التصنيع الريفي والصناعات المدعمة لانتاج المواد الغذائية والتنمية الريفية ؛

(ب) تنقيح سياسات المعونة الغذائية لضمان عدم حدوث تأثير معاكس للتنمية الريفية ؛

(ج) تشجيع تصدير المنتجات من المناطق الريفية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، بما في ذلك تشجيع المعاملة التفضيلية ؛

(د) تشجيع ترتيبات التوأمة بين المؤسسات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، التي تخدم احتياجات المناطق الريفية .

جيم - الاجراءات المتخذة من جانب اليونيدو والمنظمات الدولية الأخرى

٧٧ - ينبغي للمنظمات الدولية ، بما فيها اليونيدو ، أن تكثف البحوث وأنشطة المساعدة التقنية في ميدان اختصاصها المتعلق بالتنمية الريفية وبتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية . وينبغي لها أيضا أن تكثف جهود التعاون المضطلع بها من خلال الهيئات المشتركة بين الوكالات ، مثل فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، وفرقة العمل المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، التابعة للجنة التنسيق الادارية ، والفريق المشترك بين الوكالات المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . ويمكن النظر في الاقتراحات المحددة التالية :

١ - البحوث والمعلومات

٧٨ - تتطلب التنمية الريفية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي نهجا متعدد القطاعات ويمكن استخدام الموارد المتاحة على نحو أفضل من خلال التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية المعنية ومع الحكومات في تنظيم الدراسات البحثية ذات الصلة :

(أ) اعداد وتجميع وتوزيع الدراسات الافرادية المتعلقة بالبرامج والمشاريع الناجحة للتنمية الريفية ، بما في ذلك ملامح للمشاريع الريفية الناجحة ؛

(ب) اعداد وتجميع وتوزيع المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات والمنتجات الملائمة للتنمية الريفية ، بما فيها التي تقوم على أساس استخدام الموارد المحلية أو صنع المنتجات من الباطن ؛

(ج) الدراسات المتعلقة بالبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، والتكاليف العامة فيما يتعلق بالموقع الصناعي في مناطق العاصمة والمناطق الحضرية والريفية ؛

(د) الدراسات المرتبطة بالتكنولوجيا ، وحجم المؤسسات وموقعها بالنسبة لمختلف المنتجات ، وتحليل مزايا وعيوب الأحجام المختلفة للانتاج ؛

(هـ) الدراسات المتعلقة بالعوامل المعوقة أو المشجعة للتنمية الريفية مثل تطوير وسائل النقل والمواصلات ؛ وتوليد فائض زراعي ؛ واستحداث تكنولوجيا جديدة ؛ والتكنولوجيات التي تحقق الاقتصاد في العمالة ؛ والاتجاهات نحو التركيز والتحضر .

٢ - أعمال أخرى

٧٩ - ينبغي توسيع نطاق المساعدة التقنية بناء على طلب البلدان النامية ، ومن الأفضل أن يكون ذلك من خلال الترتيبات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل صياغة السياسات والبرامج والمشاريع ؛ واقامة معاهد ريفية ، ومراكز للتكنولوجيا ، ومراكز انتاج ، ومراكز للتدريب ؛ واعداد دراسات جدوى للصناعات القائمة .

٨٠ - وتتطلب البرامج الفعالة للتعاون الاقتصادي والتقني التنسيق بين البلدان المشاركة . ويمكن لليونيدو والوكالات الدولية المعنية الأخرى ، أن تزيد من الأولوية الممنوحة لبرامج أعمالها ، لتعزيز مثل هذا التنسيق والتعاون .

٨١ - ويمكن لكبار المستشارين الميدانيين في التنمية الصناعية التابعين لليونيدو أن يزيدوا من مشاركتهم في أنظمة وبرامج التنمية الريفية .

الحواشي

(١) اعلان وخطة عمل ليما للتنمية والتعاون في الميدان الصناعي (A/10112).

(٢) التصنيع والتنمية الريفية (منشورات الأمم المتحدة ، المبيعات رقم 78.II.B.10) .

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (روما ، ١٩٧٩) .

(٤) تقرير المؤتمر العام الثالث لليونيدو (ID/CONF.4/22) الفقرة ١٣٣ .

(٥) برنامج بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، (ID/287) .

(٦) مشاورات عقدت بشأن صناعة الآلات الزراعية (ID/239, ID/285) ، والحديد والصلب (ID/291, ID/224 ، ID/WG.243/6 Rev.1) ، والأسمدة (ID/WG.242/8 Rev.1 ID/221, ID/260) ، والبتروكيميائيات (ID/227, ID/273) ، والمستحضرات الصيدلانية (ID/255) ، والجلود والمنتجات الجلدية (ID/WG.258/9, ID/255) ، والزيوت النباتية والشحوم (ID/WG.260/9) ، وتجهيز الأغذية (ID/278) ، والتمويل الصناعي (ID/293)، وتدريب القوى العاملة الصناعية (ID/294) .

(٧) Report of the International Forum on Appropriate Industrial Technology, New Delhi and Anand, India, 1978 (ID/WG.282/9).

(٨) Progress Report prepared by the Lead Agency, 11th Meeting, Rome, 11-13 April 1983, p.2 (ACC/1983/15).

(٩) World Bank, Accelerated Development in Sub-Saharan Africa : An Agenda for Action, (Washington, D.C., 1981).

(١٠) انظر " استعراض قضايا رئيسية مختارة في الخطط المتوسطة الأجل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة : الأغذية والزراعة ، مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ، E/1983/99.

(١١) "The role of migration", in the Urban Informal sector in Developing countries, S.V. Sethurman, ed. (Geneva, ILO,1981), p. 111.

(١٢) التصنيع والتنمية الريفية ، المصدر سالف الذكر ، p.22 .

(١٣) بحث تضطلع به اليونيدو بالاشتراك مع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة : مشروع مشترك " ادماج المرأة في عملية التنمية ".

الحواشي (تابع)

(١٤) V. G. Patel, Innovations in Banking : The Gujarat Experiments (Industrial Development Bank of India, Bombay, 1981).

(١٥) Apropriate Industrial Technology for light Industries and Rural Workshops, Monographs on Appropriate Industrial Technology No 11 (ID/232/11).

(١٦) التصنيع والتنمية الريفية ، المصدر سالف الذكر ، P.11.

(١٧) For example, see W. Loehr and J. Powelson, "An accounting analysis of rural business in Kenya", Industry and Development, No 4 (United Nations publication, Sales No. E.79.II.B.4).

(١٨) D. Andersen and M. W. Leiserson, "Rural non-farm employment in developing countries" in, Economic Development and Cultural Change (Chicago, Illinois, University of Chicago press, 1980). p.p. 127-148.

(١٩) See, for example, Food and Agriculture Organization, Agriculture: Toward 2000, (Rome, 1979).

(٢٠) أنظر أيضا دراسة استقصائية عن التنمية الصناعية ، الاصدار الخاص بالمؤتمر العام الرابع لليونيدو ، الفصل التاسع ، ١٩٨٤ . انظر أيضا ورقة أساسية أعدت بشأن البند ٥ (و) من جدول الأعمال المؤقت (ID/CONF.5/12) ، الفصل الثالث .

(٢١) G. E. Schuch, "The world food situation", paper presented at the Seventy World Congress of the International Economic Association, Madrid, September 1983.

(٢٢) انظر الورقة الأساسية المعدّة للبند ٥ (ح) من جدول الأعمال المؤقت (ID/CONF.5/10) الفصل الثاني ، الفقرتان ٥٤ و ٥٥ .

- - - - -